هَل سَبَقَ للشَّيْخ الألبَانِي رحِمَه اللَّه أنْ ضعَّفَ أحَادِيث فِي البُخارِي...

الشَّيخ العلَّامَة محَمَّد نَاصر الدِّين الألبَاني رحمَه اللَّه

بسم الله الرحمن الرحيم

- سائل: شيخنا.. السؤال هو: هل سبق للشيخ أن ضعف أحاديث في البخاري وضعفها في كتاب ما؟

وإن حصل ذلك فهل سبقك إلى ذلك العلماء .. نرجو مع الإشارة جزاك الله خيراً.

- الشيخ الألباني رحمه الله: حدد إلى ذلك.. إلى ماذا.. لأن سؤالك يتضمن شيئين.. هل سبق

لك أن ضعفت شيئاً من أحاديث البخاري ، وهل جمعت ذلك في كتاب.. فلما ذكرت هل سبقك إلى ذلك .. ماذا تعني؟.. إلى تضعيف ولاً إلى تأليف؟

- السائل: إلى الاثنين.

- الشيخ الألباني رحمه الله: أما أنه سبق لي أن ضعفت أحاديث البخاري فهذا الحقيقة يجب الاعتراف بها ، ولا يجوز إنكارها. ذلك لأسباب كثيرة جداً.

أولها: المسلمون كافة لا فرق بين عالم أو متعلم أو جاهل مسلم.. كلهم يجمعون على أنه لا عصمة لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.. وعلى هذا من النتائج

البديهية أيضاً أن أي كتاب يخطر في بال المسلم أو يسمع باسمه قبل أن يقف على رسمه لا بد أن يرسخ في ذهنه أنه لا بد أن يكون فيه شيء من الخطأ ، لأن العقيدة السابقة أن العصمة من البشر لم يحظ بها أحد إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

من هنا يروى عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال: أبى الله أن يتم إلاَّ كتابه.

فهذه حقيقة لا تقبل المناقشة.. هذا أولاً .. هذا كأصل .. أما كتفريع فنحن من فضل الله علينا وعلى الناس لكن أكثر الناس لا يعلمون ، ولكن أكثر الناس لا يشكرون. قد مكنني الله عز وجل من دراسة علم الحديث.. أصولاً وفروعاً وتعليلاً وتجريحاً حتى تمكنت إلى حد كبير بفضل الله ورحمته أيضاً أن أعرف الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع من دراستي لهذا العلم. على ذلك طبقت هذه الدراسة على بعض الأحاديث التي جاءت في صحيح البخاري فوجدت نتيجة هذه الدراسة أن هناك بعض الأحاديث التي تعتبر بمرتبة الحسن فضلاً عن مرتبة الصحة في صحيح البخاري فضلاً عن صحيح مسلم.

هذا جوابي عما يتعلق بي أنا..
أما ما يتعلق بغيري مما جاء في سؤالك وهو هل سبقك أحد.

فأقول والحمد لله سبقت من ناس كثيرين هم أقعد مني وأعرف مني بهذا العلم الشريف وقدامى جداً بنحو ألف سنة.

فالإمام الدارقطني وغيره فقد انتقدوا الصحيحين في عشرات الأحاديث. أما أنا فلم يبلغ بي الأمر أن أنتقد عشرة أحاديث.

ذلك لأنني وجدت في عصر لا يمكنني من أن أتفرغ لنقد أحاديث البخاري ثم أحاديث مسلم ، ذلك لأننا نحن بحاجة أكبر إلى تتبع الأحاديث التي وجدت في السنن الأربعة فضلاً عن المسانيد والمعاجم ونحو ذلك لنبين صحتها من ضعفها.

بينما الإمام البخاري والإمام مسلم قد قاما بواجب تنقية هذه الأحاديث التي أودعوها في الصحيحين من مئات الألوف من الأحاديث.
هذا جهد عظيم جداً. ولذلك فليس من العلم وليس من الحكمة في شيء أن أتوجه أنا إلى نقد الصحيحين وأدع الأحاديث الموجودة في السنن الأربعة وغيرها غير معروف صحيحها من ضعيفها.

لكن في أثناء البحث العلمي تمر معي بعض الأحاديث في الصحيحين أو في أحدهما فينكشف لي أن هناك بعض الأحاديث الضعيفة.

لكن من كان في ريب من ما أحكم أنا على بعض الأحاديث فليعد إلى فتح الباري فسيجد هناك أشياء كثيرة وكثيرة جداً ينتقدها الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني الذي يسمى بحق أمير المؤمنين في الحديث والذي أعتقد أنا وأظن أن كل من كان

مشاركاً في هذا العلم يوافقني على أنه لم تلد النساء بعده مثله.

هذا الإمام أحمد بن حجر العسقلاني يبين في أثناء شرحه أخطاء كثيرة في أحاديث البخاري بوجه ما كان ليس في أحاديث مسلم فقط بل وما جاء في بعض السنن وفي بعض المسانيد.

ثم نقدي الموجود في أحاديث صحيح البخاري تارة تكون للحديث كله ، يقال هذا حديث ضعيف وتارة يكون نقداً لجزء من حديث. أصل الحديث صحيح لكن يكون جزء منه غير صحيح.

من النوع الأول مثلاً حديث ابن عباس: قال: تزوج أو نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم.

هذا الحديث ليس من الأحاديث التي تفرد بها البخاري دون صاحبه مسلم ، بل اشتركا واتفقا على رواية الحديث في صحيحيهما.
والسبب في ذلك أن السند إلى راوي هذا الحديث وهو عبد الله بن عباس لا غبار عليه فهو إسناد صحيح لا مجال لنقد أحد رواته ، بينما هناك أحاديث أخرى هناك مجال لنقدها من فرد من أفراد رواته.

مثلاً من رجال البخاري رجل اسمه: فليح بن سليمان ، هذا يصفه ابن حجر في

كتابه التقريب أنه صدوق سيئ الحفظ.

فهذا إذا إذا روى حديثاً في صحيح البخاري وتفرد به ولم يكن له متابع ، أو لم يكن لحديثه شاهد يبقى حديثه في مرتبة الضعيف الذي يقبل التقوية بمتابع أو مشاهد.

فحديث ابن ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم لا مجال لنقد إسناده من حيث فرد من رواته كفليح بن سليمان مثلاً ، لا كلهم ثقات.

لذلك لم يجد الناقدون لهذا الحديث من العلماء الذين سبقونا بقرون لم يجدوا مجالاً لنقد هذا الحدث إلاَّ في رواية الأول ، وهو صحابي جليل ، فقالوا إن الوهم جاء من ابن عباس ، ذلك لأنه كان صغير السن من جهة ، ومن جهة أخرى أنه خالف في روايته لصاحبة القصة أي زوج النبي صلى الله عليه وسلم التي هي ميمونة.
فقد صح عنها أنه عليه السلام تزوجها وهما حلال.
إذاً هذا حديث وهم فيه رواية الأول هو ابن عباس ، فكان الحديث ضعيفاً وهو كما ترون كلمات محدودات تزوج ميمونة وهو محرم. أربع كلمات ، مثل هذا الحديث وقد يكون أطول منه له أمثلة أخرى في صحيح البخاري.

النوع الثاني: يكون الحديث أصله صحيحاً لكن أحد رواته أخطأ من حيث أنه أدرج في متنه جملة ليست من حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

من ذلك الحديث المعروف في صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن أمتي يأتون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء»، إلى هنا الحديث صحيح وله شواهد كثيرة زاد أحد الرواة في صحيح البخاري «فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل»)) ، قال الحافظ بن حجر العسقلاني وعلماء آخرون: هذه الزيادة مدرجة ليست من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، وإنما هو من كلام أبي هريرة.

إذاً الجواب تم حتى الآن عن الشرط الأول ، أي انتقدت بعض الأحاديث وسبقت من أئمة كثيرين.

أما أنني ألفت أو ألف غيري ، فأنا ما ألفت ، أما غيري فقد ألفوا لكن لا نعرف ايوم كتاباً بهذا الصدد.

هذا جواب ما سألت.

(الشريط التاسع والثلاثون بعد المائة السابعة):